

**استجابة دول الخليج العربي
لجائحة كوفيد 19**

استجابة دول الخليج العربي لجائحة كوفيد 19

سيباستيان سون
صالح ياسين المقطري
ملك الرشيد

أشرف مشرف
بي. غاي بيترز
حسن لطيف كاظم الزبيدي
نايف نزال الشمري

تحرير
مروان قبلان

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مشرف، أشرف

استجابة دول الخليج العربي لجائحة كوفيد 19/ أشرف مشرف... [وستة آخرون]؛ تحرير
مروان قبلان.

239 صفحة: إيضاحيات؛ 22 سم.

يشتمل على إرجاعات ببيوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-720-7

1. كوفيد-19 (مرض). 2. كوفيد-19 (مرض) - الخليج العربي. 3. كوفيد-19 (مرض) -
الجوانب الاجتماعية الخليج العربي. 4. كوفيد-19 (مرض) - الجوانب الاقتصادية الخليج العربي.
5. كوفيد-19 (مرض) - الجوانب السياسية الخليج العربي. 6. الأوبئة - الخليج العربي. أ. قبلان،
مروان (محرر). ب. العنوان.
616.241440953

العنوان بالإنكليزية

The Response of the Arab Gulf States to the COVID-19 Pandemic

by Multiple Authors

Edited by Marwan Qablan

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتيها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعائن، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان
هاتف: 8 00961 1 991837 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2025

المحتويات

9	قائمة الجداول والأشكال والملحقات
13	المساهمون
17	مقدمة مروان قبلان
	الفصل الأول: الإدارة الحكومية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)
25	في دول الخليج العربي بي. غاي بيترز
26	أولاً: إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)
28	ثانياً: صنع القرار في الأزمات
30	ثالثاً: عوامل الخطر في دول الخليج
31	رابعاً: عناصر القوة في الاستجابة
34	خامساً: الاستجابة
36	سادساً: النتائج
42	سابعاً: دروس مستفادة أو ينبغي لنا الاستفادة منها
	الفصل الثاني: "الصدمة المزدوجة" وأثرها
	في التعاون الإنمائي لدول الخليج العربي:
49	الأنماط القديمة والاتجاهات الجديدة سيباستيان سون
	أولاً: "الصدمة المزدوجة":
52	ضرورة التنويع الاقتصادي في زمن جائحة كورونا

ثانيًا: الدوافع السياسية بوصفها أسبابًا للتعاون الإنمائي:

58 تغيير الأنماط والاستمرارية

ثالثًا: تحوّل منهجيات التعاون الإنمائي: مخاطبة جهات فاعلة

63 وجهات متلقية وقطاعات ومناطق جديدة

الفصل الثالث: أداء الاقتصادات الخليجية في ظل جائحة كورونا:

75 التداعيات والاستجابة نايف نزال الشمري

76 أولًا: أثر جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي

80 ثانيًا: الاقتصادات الخليجية في ظل الجائحة

ثالثًا: استجابة السياسات الاقتصادية في الدول الخليجية

90 لتداعيات الجائحة

رابعًا: ملامح آثار استجابة السياسات الاقتصادية

99 لتداعيات الجائحة

الفصل الرابع: استجابة سلطنة عُمان لجائحة كورونا:

105 السياسات والتداعيات أشرف مشرف

أولًا: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

107 للجائحة في سلطنة عُمان

119 ثانيًا: السياسات المالية والنقدية لمواجهة الجائحة

123 ثالثًا: السياسات الاجتماعية لمواجهة الجائحة

127 رابعًا: السياسات الصحية لمواجهة الجائحة

الفصل الخامس: العراق وأزمة كورونا:

135 خلل السياسة وقصور الاستجابة حسن لطيف كاظم الزبيدي

137 أولًا: السياسة الوبائية في مواجهة الجائحة

144 ثانيًا: القطاعات الاقتصادية في ظل الجائحة

151 ثالثاً: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

152 رابعاً: تقييم إجراءات التعافي

الفصل السادس: جائحة كورونا: الاستجابة

181 صلاح ياسين المقطري

183 أولاً: موجات انتشار فيروس كورونا في اليمن

186 ثانياً: الاستجابة والسياسات الحكومية

189 ثالثاً: التداعيات الاقتصادية

الفصل السابع: استجابة الكويت

201 لتفشي جائحة كورونا ملك الرشيد

202 أولاً: الآثار الاقتصادية للجائحة عالمياً

211 ثانياً: جائحة كورونا وعلاقتها بحقوق الإنسان دولياً

217 ثالثاً: المنهجية

220 رابعاً: مناقشة النتائج

235 فهرس عام

قائمة الجداول والأشكال والملحقات

الجداول

- 54 (1-2): عدد الوافدين إلى دول الخليج العربي في عام 2019
- (2-2): التركيبة العمرية للمواطنين في دول الخليج العربي
54 في عام 2016
- 57 (3-2): عجز الموازنة في دول الخليج العربي في عام 2020
- 58 (4-2): الموارد المالية في دول الخليج العربي
- (5-2): أكبر 10 جهات متلقية من البلدان العربية والمانحين المتعدّدي
59 الأطراف
- 78 (1-3): معدلات النمو الاقتصادي
- 79 (2-3): أبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية
- 81 (3-3): معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون
- (4-3): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
82 لدول مجلس التعاون
- 83 (5-3): إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون
- 84 (6-3): النفقات العامة لدول مجلس التعاون

- (3-7): معدلات كفاية رأس المال للمصارف الخليجية 87
- (3-8): معدلات العائد على الأصول للمصارف الخليجية 88
- (3-9): الحسابات الجارية لدول مجلس التعاون 90
- (3-10): نسبة العجز أو الفائض من الناتج المحلي الإجمالي 102
- (4-1): الإيرادات والإنفاق والعجز المالي في الفترة 2016-2020 121
- (4-2): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة
في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 128
- (4-3): قائمة اللقاحات المعتمدة لدى وزارة الصحة
في سلطنة عُمان 131
- (5-1): مؤشرات الفقر في العراق (2018-2021) 159
- (5-2): مسارات أهداف التنمية المستدامة في العراق في عام 2021 166
- (7-1): الخصائص الديموغرافية لعينة البحث 221
- (7-2): اتجاهات المشاركين الشخصية نحو الإجراءات التي اتخذتها الكويت
وعلاقتها بقضايا حقوق الإنسان والعنصرية والأمن الوطني 228

الأشكال

- (2-1): معدلات بطالة الشباب في دول الخليج في عام 2019 55
- (2-2): نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج 2018-2023 56
- (3-1): معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية 80
- (3-2): معدل التغيير في الإيرادات العامة لدول المجلس خلال
عام 2020 مقارنة بعام 2019 84

- (3-3): مقارنة الميزانية العامة لدول مجلس التعاون
بين عامي 2019 و 2020 85
- (4-3): معدلات نمو السيولة المحلية لدول مجلس التعاون 86
- (5-3): معدّلات القروض المتعثرة للمصارف الخليجية 89
- (6-3): معدّلات النمو الاقتصادي لدول المجلس 100
- (7-3): معدّلات نمو السيولة المحلية لدول المجلس 100
- (8-3): معدلات القروض المتعثرة للمصارف الخليجية 101
- (9-3): فائض / عجز الحسابات الجارية لدول المجلس 101
- (1-4): العلاقة بين إيرادات النفط
والنتاج المحلي الإجمالي (2014-2020) 112
- (2-4): عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا
ورحلات المغادرة والوصول في مطار مسقط الدولي 114
- (3-4): تأثير الجائحة في إجراءات التخليص الجمركي
وقلة المواد الخام والتأخير في وصول المنتجات 115
- (4-4): تأثير الجائحة في الشركات بحسب الحجم 116
- (5-4): نسبة التغيّر في إيرادات الشركات الصناعية
في عام 2020 مقارنة بعام 2019 117
- (1-5): أسعار النفط الخام 2019-2021 145
- (2-5): عائدات النفط الخام 2019-2021 146
- (3-5): دليل الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا 153
- (4-5): خدمات الصحة الإنجابية المقدمة من المؤسسات الصحية
في ظل الجائحة في عام 2020 156

- (1-6): عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا
منذ بدء الجائحة شهرياً 185
- (2-6): تعهدات الدول المانحة من المساعدات والمعونات
لليمن قبل الجائحة وفي أثنائها 192
- (1-7): مستوى رضا المشاركين عن إجراءات الدولة
في التعامل مع قضايا العمالة الوافدة في أثناء الجائحة 224
- (2-7): مستوى ثقة المشاركين بإجراءات الحكومة
في التعامل مع قضايا العمالة الوافدة في أثناء الجائحة 225
- (3-7): العلاقات بين مستويات الرضا والثقة ومحافظة السكن والتجربة
مع كورونا ومصادر البيانات للمشاركين في عينة البحث 226

الملحقات

- (1-1): معدلات التطعيم 45
- (2-1): الحالات المصابة بفيروس كورونا والوفيات
في دول الخليج وحالات مقارنة 46
- (3-1): توظيف المواطنين في القطاع العام (2021) 46
- (1-5): دليل الاستجابة والتعافي من فيروس كورونا 170
- (2-5): الأبعاد الأربعة وقيمة دليل الاستجابة وترتيب الدول 171

المساهمون

أشرف مشرف

رئيس كرسي بحثي غرفة تجارة وصناعة عُمان للدراسات الاقتصادية في جامعة السلطان قابوس. عمل سابقًا أستاذًا مشاركًا في جامعة كنغز كوليغ لندن في المملكة المتحدة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: *Economic Diversification in the Gulf Region*, vol. 2 (Palgrave Macmillan, 2018).

بي. غاي بيترز

أستاذ كرسي موريس فولك للقضايا الحكومية في جامعة بيتسبرغ في الولايات المتحدة الأمريكية. يشغل منصب رئيس تحرير دورية *The International Review of Public Policy*، له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، آخرها:

The SAGE Handbook of Public Administration (SAGE Publications Ltd, 2012); *Democratic Backsliding and Public Administration: How Populists in Government Transform State Bureaucracies* (Cambridge University Press, 2021); *Administrative Traditions: Understanding the Roots of Contemporary Administrative Behavior* (Oxford University Press, 2021).

حسن لطيف كاظم الزبيدي

أستاذ التنمية الاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، يشغل منصب مدير مركز الرافدين للحوار في العراق. له العديد من الكتب

والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)؛ العراق: تاريخ اقتصادي (بغداد: بيت الحكمة، 2021)؛ "Circular Economy Initiatives through Energy Accounting and Sustainable Energy Performance," *International Journal of Mathematical, Engineering and Management Sciences* (2020)

سيباستيان سون

زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وزميل في مشروع الطائفية والوكلاء وإزالة الطائفية في جامعة لانكستر، عمل سابقاً أستاذاً مشاركاً ومديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة لانكستر والجامعة الأميركية في القاهرة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها:

New Perspectives on Middle East Politics: Economy, Society and International Relations (Cairo: AUC Press, 2021); "Strategic Depth Through Enclaves: Iran, Syria and Hezbollah," *Middle East Policy* (September 2021).

صلاح ياسين المقطري

أستاذ الاقتصاد والتمويل المشارك ورئيس قسم الاقتصاد والمالية في جامعة صنعاء. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة باريس 1 (بانتيون-السوربون). له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، حول موضوعات الفدرالية المالية والاقتصاد السياسي للربيع والتحليل المالي وجائحة كورونا، آخرها: "اليمن: تداعيات جائحة كورونا في زمن الحرب"، حكامة (2020).

ملك الرشيد

أستاذة مشاركة في العمل الاجتماعي في جامعة الكويت. عملت سابقاً في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ورئيسة وحدتي الدراسات الخليجية الأوروبية، والخليجية الأميركية. لها العديد من الدراسات المنشورة في عدد من الدوريات

"Resilience-based Intervention for Youth: An آخرها: Initial Investigation of School Social Work Program in Kuwait," *International Social Work* (2021).

نايف نزال الشمري

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت. شغل سابقاً منصب العميد المساعد في كلية العلوم الإدارية في الجامعة نفسها، وأستاذاً زائراً في كلية باريس للشؤون الدولية-جامعة ساينس بو-باريس، فرنسا. له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكمة، آخرها: "صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية بين الاستدامة والتحديات المستمرة"، حِكامة (2021)؛ "The Spillover Effect of Government Spending on Banking Performance in .Kuwait," *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies* (2020)

مقدمة

مروان قبلان

حاولت السلطات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كغيرها من الحكومات، السيطرة على التفشي المحلي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي شغلت العالم خلال الفترة (2019-2021)، من خلال تشديد الضوابط الحدودية وإجراء الفحوصات الصحية وتعليق الرحلات الجوية إلى الدول ذات الخطر المرتفع. وبلاستفادة من التجربة التي واجهتها الحكومات مع فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية في عام 2012، وكما هو الحال في مناطق العالم الأخرى، واجهت السلطات الجائحة بفرض تدابير صحية أولية صارمة، فحرصت على إعداد وحدات عزل في المستشفيات، ووسّعت جهود إجراء الفحوصات وتتبع مخالطي المصابين. وحتى أواسط آذار/ مارس 2020، بدا أنّ إجراءات السيطرة الأولية فعّالة في ضبط تفشي الفيروس، لكن مع تراكم أعداد الإصابات بدأت الحكومات بفرض قيود صحية أكثر صرامة. وقد تباينت شدتها بين دولة وأخرى، وشملت إجمالاً حظرًا للسفر، وإغلاقًا للمدارس، وفرض قيود على التجمّعات العامة، وإغلاق المساجد والأعمال غير الضرورية، وتعليق الاحتفالات بالعطلة الرسمية وفرض حظر تجوّل ليلي وقيود على التنقل. وحتى عندما رفعت الدول الخليجية القيود، فرضت استخدام الكمامات، والتباعد الاجتماعي.

وفي حين زادت الحكومات الخليجية من حدة عمليات الإغلاق وغيرها من إجراءات الاستجابة في الفترة ذاتها تقريبًا، اختلفت في الطريقة التي أدارت بها عملية تخفيف القيود وإعادة فتح الاقتصادات، ممّا عكس اتجاهات معدّل

الإصابات بالفيروس واتجاهات الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الدولة على حدّ سواء.

بدأت دول مجلس التعاون حملات التطعيم في وقت مبكر ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي صيف 2021 وأوائل الخريف خطت الدول الخليجية خطوات متقدمة في سبيل توسيع نطاق التلقيح، من خلال الحرص على تأمين الوصول السهل إلى اللقاحات، مع تطبيق تعليمات صارمة بشأن اللقاح، تُفرض على الأشخاص لتتسنى لهم العودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية، فارتفعت معدلات التلقيح فيها بسرعة، وتصدّر عددًا من هذه الدول العالم، من ناحية النسبة التي تلقت اللقاح من سكّانها، والتي ساهمت بتقليل الوفيات، وكذا حالات الاستشفاء.

ولإدارة التداعيات الاقتصادية التي ربّتها الجائحة، أنفقت دول مجلس التعاون موازنات على رزم التحفيز لدعم العمّال وشركات القطاع الخاص. وقد شملت تخفيضاتٍ في الرسوم، والإيجارات، والمساهمات في الضمان الاجتماعي، ودعمًا لرواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وقروضًا بشروط ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تعاونت السلطات مع المصارف لزيادة السيولة وتسهيل قدرة الوصول إلى القروض، فضلًا عن السماح بتأجيل سدادها. على أن الاستجابة المالية وأشكال الدعم المباشرة، وغير المباشرة اختلفت من دولة إلى أخرى، فكانت التدابير التي اتخذتها الحكومات على صعيد السياسة الاقتصادية تتركز في إجراءات السياسة النقدية والمصرفية، فضلًا عن تدابير المالية العامة، وكانت الفعالية الإجمالية لهذه الجهود حيال تطبيق السياسات، ونتائجها، مجالًا متسعًا للتداسر.

إضافةً إلى التدابير الصحية وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، أطلقت سلطات دول مجلس التعاون استجابات للحماية الاجتماعية في مواجهة جائحة كورونا، وشملت تدابير سوق العمل وتأمينات ومساعدات اجتماعية، حيث قدمت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين إعانات للأجور. وقدمت الدول الست لمجلس التعاون مدفوعات تأمين ضد البطالة، ووسعت معظمها المساندة لنظام التأمين الصحي، فساعدت

تدابير الحماية الاجتماعية على تخفيف آثار خسائر ساعات العمل. كما قدمت حكومات الدول تدابير إغاثية موجهة إلى العمال الوافدين، المعرضين للخطر من جراء اضطرابات سوق العمل والهجرة العكسية.

وأوضحت تجربة السيطرة على الجائحة العديد من نقاط القوة، وكذا أوجه القصور التي تستدعي الدراسة، في ظلال التحديات التي رافقتها متمثلة في هبوط الطلب العالمي على النفط وأسعاره، وانكماش الناتج المحلي، مؤدياً إلى تقليص صادرات دول مجلس التعاون من السلع والخدمات، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وازدياد العجز في المالية العامة؛ ما أصاب دول الخليج العربية بأزمة صحية مستصعبة بصدمة هزت أسواق السلع الأولية، فضلاً عن الضرر الذي لحق طموحات دول المنطقة إزاء مساعي التنمية والتنوع الاقتصادي. كما انطوت تجربة الجائحة، في سياق الاستجابة للفيروس المستجد، على مكامن - بما حملته من دروس وعبر - لبناء المستقبل لما بعد الجائحة ولتوجيه الاستثمارات والإصلاحات نحو معالجة الأولويات الاقتصادية الهيكلية السائدة، وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

يقدم هذا الكتاب مساهمة في إغناء حركة البحث العلمي التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا، ويتألف من مجموعة من البحوث حول استجابة دول الخليج العربية للجائحة، ويتناول السياسات وتداعياتها، ضمن سياقاتها السياسية، والاقتصادية المحلية، والإقليمية، والدولية. ويحاور الكتاب استجابة دول الخليج قطاعياً، لا سيما على صُعد الصحة والعمل وقطاعي النفط والغاز، والتحديات التي واجهتها على هذا المستوى. وكذا بالنسبة إلى الموضوعات المتصلة بقضايا العمالة الوافدة، وحقوقها، وسياسات توطين الوظائف، وصولاً إلى الهم المتصل بتحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات. ويتناول الكتاب استجابة بلدان الخليج العربية منفردة للجائحة، بمناقشة الحالة العُمانية، والعراقية، واليمينية، والكويتية، وفق سمات كل حالة وخصوصيتها، مقدماً تقييماً للنجاحات والإخفاقات وسبل المعالجة. إلى جانب تقديم نظرة بانورامية لأثر الجائحة في اقتصادات المنطقة، وينحو في بعض أطروحاته إلى نهج المقارنة في مقاربتها. فعلى الرغم من أن العواقب في غالبية هذه البلدان كانت أفضل من العواقب

في الكثير من البلدان الأخرى، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن خصوصية أنظمة الحكم في المنطقة، وبنيتها الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي في بعضها، تستوجب دراستها بمنظور مختلف في ظل فرادة بنية الاقتصاد الريعي في الخليج، واعتمادها على عدد كبير جدًا من العمال المهاجرين؛ ما تطلب الحاجة إلى إعادة التفكير في قضايا الحماية الاجتماعية، والعمالة الوافدة وحقوقها، ودراسة العواقب الاجتماعية والسياسية.

أما في الأوضاع ما بعد الجائحة، فتصعب فيها العودة إلى الوضع السابق نفسه، وسوف يتطلب الأمر إحداث نوع معين من التغيير، وربما بدرجات متفاوتة من الأهمية، سواء في الركائز الاقتصادية بالنظر الضيقة، أو بأنماط إدارة اليومي والمعيش لبلدان المنطقة، وكذا خططها التنموية بالمنظور الاستراتيجي. وقد قدمت تجربة الجائحة فرصة لإعادة التفكير في الحوكمة الرشيدة، والنظر في سبل التقدّم، لتحقيق المزيد من النتائج المثمرة، والنظر في مسار التنوع الاقتصادي جديدًا. فقد شكل انخفاض إيرادات النفط والغاز حدثًا مفاجئًا، حتم على الحكومات أن تكون أكثر استعدادًا لمواجهة القرارات الصعبة، وهو ما تطلب دراسة توجهات دول الخليج العربية في إدارة اقتصاداتها لمواجهة الأزمة، والنظر في انعكاس ذلك على أداء اقتصاداتها بعد تجاوز أسوأ ما في الجائحة، وبروز الحاجة إلى التعافي الوطني والدولي، وإنهاء الاعتماد المفرط على النفط والغاز، والتحوّل أيضًا في النمط العام للاقتصاد السياسي.

يتألف هذا الكتاب من سبعة فصول لثلة من الباحثين العرب والأجانب، المتخصصين في موضوعات السياسات والإدارة الحكومية، والمهتمين بموضوعات التمويل والاقتصاد السياسي في منطقة الخليج العربية. وقد قدّمت هذه البحوث في أعمال منتدى الخليج في دورته الثامنة، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في الفترة 27-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

يعرض بي. غاي بيترز في الفصل الأول "الإدارة الحكومية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في دول الخليج العربي"، الحلول الإدارية والاقتصادية التي اجترحتها حكومات عدة في بعض بلدان المنطقة، محددًا عوامل الخطر في دول الخليج، ومقابلًا إياها بعناصر القوة في الاستجابة، إضافة

إلى مناقشته ما يمكن استخلاصه من دروس قد تستفيد منها بلدان أخرى تواجه أزمات صحية عامة في المستقبل. ويخلص الفصل إلى أن هناك نتائج جيدة في بلدان الخليج، يمكن مشاركتها مع بلدان أخرى، مع التنبيه إلى أن بعضها قد تتوقّف على الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية في تلك البلدان. وقد تحدّد بنية بعض الحكومات، إضافة إلى هيكلية اقتصاداتها، من فائدة الدروس المستفادة، لكن يبقى النظر في الدروس الممكن تعلّمها من هذه الأحداث مهمًا.

أما سياستيان سون فينطلق في الفصل الثاني المعنون بـ "الصدمة المزدوجة" وأثرها في التعاون الإنمائي لدول الخليج العربي: الأنماط القديمة والاتجاهات الجديدة" من موقع دول الخليج المهم والثابت في تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، وما تفقده من حصة كبيرة، من ناتجها المحلي الإجمالي، على هذا الصعيد. ويجادل الفصل في أن المساعدات الخليجية عرضة للتقلّبات، ولا يُستثنى من ذلك الجائحة، والتي أدخلت دول الخليج في مرحلة ركود اقتصادي؛ ما استوجب إعادة النظر في الأنماط التقليدية للمعونات من أجل التكيف مع الوضع الجديد الذي فرضته. ويستند الفصل منهجيًا إلى مقابلات نوعية مع خبراء معيّنين بالتعاون الإنمائي الخليجي، وممثلين عن مؤسسات محلية ودولية شريكة في بلدان متنوعة. كما استند إلى تجربة معاينة ذاتية من خلال عمليات تبادل منتظمة مع مؤسسات خيرية خاصة وشبه رسمية. وتكمن أهمية الفصل في رصده التحولات التي تشهدها الجهات الخليجية التقليدية في تقديم المساعدات، مرجّحًا أن تعزّز تداعيات الجائحة تحوّلًا جوهريًا في نشاطها على صعيد التعاون الإنمائي، بسبب تضاعف الموارد المالية والتركيز الجديد على ترشيد الجهود لتوحيد القوى والاستفادة من نتائج التآزر. وطالما أن دول الخليج ملزمة بالحفاظ على مصالحها الجوهريّة من ناحية تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فسيتقى هذا التحوّل خطوة لتحقيق التوازن؛ لأن جميع الحكومات الخليجية مطالبة بإعادة النظر في تكلفة سياسات المساعدة لبلدانها في أعقاب مرحلة النفط.

وفي الفصل الثالث "أداء الاقتصادات الخليجية في ظل جائحة كورونا: التداعيات والاستجابة"، يناقش نايف نزال الشمري الظلال التي ألقتها الجائحة

على أداء الاقتصادات الخليجية، وتراجع أسعار النفط في عام 2020، نتيجة لركود الطلب العالمي، وتأثر الأنشطة الاقتصادية وأسواق العمل. كما يتناول الفصل ملامح آثار استجابة السياسات الاقتصادية لتداعيات الجائحة، ويخلص إلى حاجة صانعي السياسات في دول المجلس إلى إعادة تقييم الموازنات العامة، والابتعاد عن الاندفاع الفوري، وإعادة ترتيب النفقات والإيرادات على حد سواء، والعمل على تطوير الأسس لبناء اقتصاد مستدام ودينامي.

ويقدم أشرف مشرف في الفصل الرابع "استجابة سلطنة عُمان لجائحة كورونا: السياسات والتداعيات"، تقيماً لتأثير جائحة كورونا في الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية في السلطنة، من خلال مناقشة أهم الإحصاءات والبيانات الرسمية والمنشورات العلمية على هذا الصعيد، كما يركز على أهم السياسات الصحية والمالية والنقدية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها حكومة السلطنة في مواجهة الجائحة، في محاولة لتقييم مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات في الحد من انتشارها ومساعدة السلطنة في التعافي الاقتصادي خلال فترة ما بعد الجائحة. ويُختتم الفصل بعددٍ من المقترحات لصانعي القرار في ضوء التجربة العمانية في التعامل مع الأزمة، وبما يصب في صالح مسعى التسريع في عملية التنوع الاقتصادي، وتطوير الموانئ، وقطاع الاتصالات.

ويتفحص حسن لطيف كاظم الزبيدي في الفصل الخامس "العراق وأزمة كورونا: خلل السياسة وقصور الاستجابة"، استمرار ضعف الحكومة العراقية في مواجهة الأزمات وما تفرضه من تحديات خطيرة وتداعيات جديّة بالنسبة إلى المجتمع. ويجادل في أن بعضاً من الإجراءات الحكومية سار بمنطق مخالف لحلّها ومعالجة تداعياتها، فأثقل كاهل المواطن بأعباء جديدة، بسبب عدم اتباع سياسة مناسبة وواعية، فالأزمة المركبة للجائحة قد هددت المكاسب التنموية التي تحققت خلال العقدين السابقين، فتراجعت إلى المستويات التي كانت عليها عشية التغيير السياسي في عام 2003. سعى الفصل إلى تقديم مراجعة نقدية للإجراءات الحكومية المتبعة لمواجهة الجائحة وتقييم استجابة قطاع الصحة لها، وإجراء تقييم مقارنة لتأثير الجائحة في أوضاع الاقتصاد العراقي، وحصراً ما خلّفته من آثار وتداعيات، ولا سيما ما يرتبط بالفقر وأهداف التنمية

المستدامة. ويكتسب هذا الفصل أهميته من استخدامه الرصيد الكبير من البيانات المتاحة بشأن تأثيرات الجائحة، وتقديم رصد كمي لغالبية إجراءات التعافي التي اعتمدها الحكومة، إضافةً إلى نقد تلك الإجراءات وتبيان مساراتها السلبية، مؤكداً أهمية دور السياسات الحكومية في إدارة الأزمة، والتي يجب أن تنطلق من محايثة الأوضاع الاقتصادية، بالتركيز على إنعاش الاقتصاد عبر تحفيز النمو القوي والمستدام وإخراجه من حالة الكساد بعد انحسار الجائحة.

أما في الفصل السادس "جائحة كورونا: الاستجابة والتداعيات الاقتصادية في اليمن"، فيتبع صلاح ياسين المقطري موجات انتشار الجائحة في اليمن، ويقدم مناقشة للاستجابة والسياسات الحكومية، ويتناول التداعيات الاقتصادية، ويجادل في أن الاستجابة كانت محدودةً في أثناء الموجة الأولى، وخجولة في الموجتين الثانية والثالثة، طارحاً الأسباب والتداعيات. ويخلص إلى أن عدم الاستقرار السياسي وازدواجية القرار السياسي والاقتصادي يُعدّان أبرز العوامل تأثيراً في الموارد والمؤشرات الاقتصادية المستمرة بالتدهور؛ فزيادة إيرادات النفط والغاز والمساعدات والمعونات مرهونة باستقرار الوضع السياسي وحل المشكلات السياسية ووقف الحرب.

وتتناول ملك الرشيد في الفصل السابع "استجابة الكويت لتفشي جائحة كورونا"، الوضعين الديموغرافي والعمالي في الكويت، وتقدّم تحليلاً لنتائج استقصاء آراء المواطنين والمقيمين، في بحث ميداني، حاول الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستوى الرضا عن إجراءات الدولة في التعامل مع قضايا العمالة الوافدة خلال الجائحة، وتبيان اتجاهات المشاركين نحو تلك الإجراءات وعلاقتها بقضايا حقوق الإنسان والعنصرية والأمن الوطني. وتأتي أهمية هذا الفصل في عرضه التجربة الكويتية بمثالبها ومزاياها وتحدياتها وإخفاقاتها ونجاحاتها، استناداً إلى الرؤى النظرية والقانونية من جهة، والرؤى الشعبية لعينة من العامة ممن عايش هذه الفترة، سواء من المواطنين أم المقيمين، من جهة أخرى. وخُصصَ إلى أنه على الرغم من التوجهات الإيجابية لآراء المشاركين في ما يتعلق بإجراءات الدولة المستحدثة للتصدي للجائحة، فإن العديد من الممارسات الفعلية لبعض أصحاب العمل لم تلتزم بحقوق العمالة الوافدة التي

أكدتها القوانين الدولية، التي صدقت دولة الكويت عليها؛ ما يجعلها مساءلة بضرورة الالتزام بها.

ومن خلال الصورة المتنوعة والشاملة التي تقدّمها الفصول السبعة، فإن هذا الكتاب محاولة جادة لفهم أزمة وبائية مركبة، ضاعفت التحديات على المجتمعات كافة، وتركت آثارها في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة متقاطعة، وتمظهرت بإشكاليات بالغة التعقيد، لتختبر حكومات دول المنطقة مدى قدرتها ومرونتها على التعامل مع الأزمات، واضعًا استجابتها في ميزان التقييم، متنبهاً للفرصة التي خلقتها الجائحة لإعادة النظر في آليات صنع السياسات العامة، وأولوياتها، ومركزاتها، وبما يحقق من مسعى التصدي للمخاطر الصحية والاقتصادية وتدعيم الحماية الاجتماعية، وتبني توجهات الحوكمة والشراكة، وقضايا العدالة وحقوق الإنسان، لتحقيق تطلعات دول الخليج العربي نحو مستقبل أفضل.